

## الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

ما بين التصديق عليها وعدمه

(مترجم)

## الخبر:

قال الوزير ب. وايتا مورثي في إدارة رئيس الوزراء بأن ماليزيا ستصادق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD) بالإضافة إلى خمس اتفاقيات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان. لقد تسبب هذا التصريح في ردود فعل مختلفة من أطراف مختلفة، وخاصة أحزاب المعارضة ذات الأغلبية الماليزية والأشخاص الذين يعارضون هذا المسعى الذي يُزعم أنه يهدد مكانة الإسلام في هذا البلد. وقال رئيس القضاة السابق، تون عبد الحميد محمد، إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ستضر بمببوتيرا (وهو مصطلح يصف الماليزيين وغيرهم من الأجناس الأصلية) لأن تنفيذه من شأنه أن يلغي الامتيازات التي خُصت لهم. وصرح داتوك ساليه بوانغ، وهو مستشار فيدرالي سابق في غرف النائب العام، بأنه سيهدد مؤسسات بمببوتيرا المنحازة الموجودة حالياً مثل مجلس أمانة راقيات (مارا) ومكتب رنדה سانز مارة و (UiTM) وجامعة التكنولوجيا مارا وقد يتم إلغاء فوج الماليزي الملكي. وذكر أيضاً أنه يمكن أيضاً إلغاء بعض القوانين الأخرى مثل قانون الأراضي الاحتياطي الماليزي. على الرغم من أن رئيس الوزراء قد قرر مؤخراً أن ماليزيا لن تصادق على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، إلا أن الأمور تزداد سوءاً عندما اندلع العنف في معبد هندوسي بالقرب من كوالالمبور في الصباح الباكر من يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ما حدث بالفعل لم يتم تأكيده بعد، لكن الشائعات كانت تنشر بأنها كانت مواجهة عنصرية. وقد سارعت الحكومة إلى إنكار أن العنف كان بسبب الصراع العنصري.

## التعليق:

تم تسليط الضوء على قضية التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بسبب شعور وإدراك بعض الأعراق في ماليزيا الذين يشعرون بأنهم يتعرضون للتمييز نتيجة لتنفيذ سياسات دولة معينة يُنظر إليها على أنها تنكر حقوقهم. إذا نظرنا بشكل عام إلى التمييز والقمع نحو الأجناس التي تشكل أقلية في بلد ما، فإن هذا يحدث على مستوى الفرد والمجتمع والأمم في كل مكان حول العالم. يمكن رؤية التمييز والقمع في الصين ضد مسلمي الإيغور، والروهينجا في ميانمار وحتى في الغرب ضد الأمريكيين السود واللاتينيين والأمريكان الأصليين الذين ما زالوا يواجهون التمييز حتى يومنا هذا. ومع ذلك، لا يقتصر التمييز على العرقيات الصغيرة فقط، بل إن هناك مجموعات ذات أغلبية تتعرض للتمييز، على سبيل المثال، التمييز ضد السود في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي ماليزيا، على الرغم من أن الماليزيين يشكلون أغلبية في البلاد، إلا أنهم يواجهون أيضاً التمييز في فرص التوظيف في الشركات المملوكة للصين. وفي الغرب، لا

يزال التمييز العنصري يحدث في أمريكا وأوروبا في الهجرة وفرص العمل. وبعبارة أخرى، لا يزال التمييز منتشرًا في جميع أنحاء العالم، رغم جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية المصدق عليها.

في الواقع، مثل جميع الاتفاقيات التي تركز عليها الأمم المتحدة، فإنها تعمل فقط كغطاء لكل الأضرار والطغيان الناجم عن تطبيق النظام الرأسمالي بين الدول الأعضاء ولتكون بمثابة أداة للحفاظ على "ملاءمة" الأمم المتحدة اليوم. إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، شأنها في ذلك شأن جميع معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها الأخرى، ليس لها تأثير كبير في وقف التمييز العنصري. فالصين هي واحدة من الدول التي صدقت على هذه الاتفاقية لكنها لا تزال تقمع المسلمين الإيغور في شينجيانغ. وكيان يهود صادق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1979، لكنه متورط في أسوأ أعمال التمييز والقمع على وجه الأرض!

من الواضح أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كأداة تابعة للأمم المتحدة تفشل في ضمان المساواة والقضاء على التمييز العنصري. وللأسف، لا يزال هناك مسلمون يثقون باستمرار بالأمم المتحدة ويعتمدون عليها لحل النزاعات التي تكتنف المسلمين اليوم ويسعون مراراً إلى "العدالة العالمية" من منظمة الكفر هذه.

إن المبدأ الذي يجلب الرحمة للبشرية هو الإسلام الذي يرفض كل أشكال التمييز والتهميش القمعي لأي عرق أو جنس أو فرد. يعترف الإسلام بوجود العديد من الأمم ويوضح أنه يجب الاحتفاء بهذا التنوع بتناعم. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. الإسلام أوضح أن الدولة ملزمة بضمان احترام حقوق التابعة لكل مسلم ودمي يقيم داخل الدولة الإسلامية بالتساوي. الإسلام يكفل حقوق الكافر الذمي في مسائل العبادة والقرابة والزواج وفقاً لعاداته ومعتقداته. كما يضمن الإسلام الحقوق الأساسية (الأمأكل والملبس والمسكن) بالعدل دون تمييز بسبب العرق. إن الإسلام ينفذ النهج الإلهي في ضمان تحقيق الرفاه والعدالة لجميع البشر، دون الحاجة إلى طقوس غامضة لحقوق الإنسان على النمط الغربي المليئة بالنفاق والسخرية.

الاحتجاج على المصادقة على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري يجب أن يتم على أساس الحق وليس على المشاعر القومية والقبلية الضيقة. علينا أيضاً أن ندرك أن السبب الجذري للمشكلات في العالم الإسلامي ينبع من تطبيق القوانين التي صنعها الإنسان. وبالتالي، فإن الحل الحقيقي لجميع مشاكل البشرية، بما في ذلك المشاكل المعنية بالتمييز هو تطبيق الإسلام بالكامل في ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. محمد - ماليزيا